ولو بين لنفسه دون امره فهو له ولم يرفعه الا ان يضر بالبناء واما الكبنا
في ارض الوقف فان كان الباني المتولي فان كان بمال الوقف فهو للوقف
وان كان من ماله للوقف فهو للوقف وان كان لنفسه فللباني وان اطلق
كان للوقف وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولي على ان يرجع
في غلته فهو للوقف وكذا اذا بنى من ماله للوقف وان بنى لنفسه
او اطلق بلا امر متوليه لولم يضر رفعه رفعه وان اضر فهو كالذي ضيع
ماله فليترك بعي الا ان يختار صاحبه بناؤه فيأخذه كما في جامع الفصولين او يتملكه
الناظر باقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع بمال الوقف للوقف كما في
التجنيس **الرابعة والاربعون بعد المائتين** كل اجارة تعدي في الاجارة
ثم عاد الوفاق فانه لا يبرأ عن الضمان الا في عشر مسايل في الوكيل
بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاستيجار وفي المضارب والمستبضع
والشريك شركة عنان والمفاوض والمودع والمستعير شبرا ليرهنه
كما في الفصولين الا في مسئلة مستعير الرهن فانها في المبسوط **الخامسة**
والاربعون بعد المائتين اداء الحق بعد وجوده سببه جايز وقبله لا وعليها
فروع في جامع الصدر الشهيد من الزكاة **السادسة والاربعون بعد**
المائتين المعتبر في المنصوص عليه عينه وفي غيره معناه وفرعوا
على ذلك في كفارة اليمين لو اعطى نصف صاع من تمر يساوي نصف
صاع من بر لا يجوز وفرع عليها في الجامع لو ادى ثلاثة اثياه سمان
تساوي اربعا وسطا عن عشرين ابلا هاز للتفاير والجودة معتبرة
بخلاف الكسوة ادى بعض بنت لبون عن بنت مخاض او بعض حقة
عن بنت لبون جاز ان يعتق عبدين وسطين ويهدي شاتين
وسطين فاعتق عبدا جيدا واهدى شاة جيدة لم يجز عنهما
بخلاف الكفارة بالتصدق نذر ان يتصدق بقفيز دقل فتصدق بنصفه
جيد جاز عن نصفه بخلاف جنس احد ولو ادى عن احد هنطة في الكفارة
او في صدقة الفطر لم يجز بخلاف الكسوة عن الطعام لاختلاف المقصود

السابعة

السابعة والاربعون بعد المائتين الجودة غير معتبرة الا في الاضحية والاب
والمصي والغاصب كذا في زكاة الجامع والحقت بهم متولي الوقف **الثامنة**
والاربعون بعد المائتين الالف واللام للعهد ثم للجنس وهو للواحد حقيقة
ويحتمل الكل وعكسه البعض على العكس ويتفرع لو قال ان تزوجت انسانا
او شربت الحبيب او كلمت انسانا او اكلت الطعام يحنث بواحد للجنس
وفي المنكر لا يحنث الا بثلاثة للجمع في الجمع ولو نوى في الجنسي الكل صدق
كذا في اول ايمان الجامع **التاسعة والاربعون بعد المائتين** النية
انما تعمل في الملفوظ فلو قال ان اكلت او شربت او تزوجت او لبست
ونوى شيئا كم يصدق وان ذكر المفعول به ونوى شيئا دون **الخمسون**
بعد المائتين الحرف لا يدخل تحت المنكر فلو قال ان دخل داري هذه
احد يحنث بدخول الحائك وكذا ان كلم غلام هذا الرجل او ابني بخلاف
ان دخل هذه الدار بلا اضافة لتنكير وفي الاجزاء كاليد والرأس لا يدخل
وان لم يضف للاتصال كذا في الجامع **الحادية والخمسون بعد المائتين** الشرط
متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر كما في الجامع وفيها تفاصيل ذكرناها
في شرحنا على الكنز في باب التعليق **الثانية والخمسون بعد المائتين**
المعلق بشرطين ينزل عند اخرهما وباحدهما عند اولهما والمضاف
بالعكس وبيانه في ايمان الجامع **الثالثة والخمسون بعد المائتين**
الخبر للصدق ولغيره الانشاء يعلم بالباء وكذا الكتابة والعلم وكبشارة
على الصدق كما في الجامع **الرابعة والخمسون بعد المائتين** الموصوف
المتعارف معتبر في الغايب لا في الحاضر لا يلبس عمامة فحملها على عاتقه
لا يحنث بخلاف هذه العمامة وبقية تفاريعها في ايمان الجامع **الخامسة**
والخمسون بعد المائتين من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى
والراهن والوكيل بالبيع وهي لم الخيار وعليها تفاريع في ايمان الجامع وكثير
اخرجت عنها في شرحي الكنز الوصي في الاستدانة على اليتيم فانه بخلاف
الانشاء دون الاقرار **السادسة والخمسون بعد المائتين** الاجازة اللاحقة

Copyright © University